

الاستبداد: قراءة نقدية في المفهوم

Domineering : critical reading in the concept

محمد أكياس *

مختبر الدراسات الإسلامية والتنمية المجتمعية، جامعة شعيب الدكالي، المغرب akopress@gmail.com

تاريخ النشر : 2022/12/20	تاريخ القبول : 2022/11/27	تاريخ الارسال : 2022/10/31
--------------------------	---------------------------	----------------------------

ملخص:

Abstract:

One of the concepts that occupied an important space in the writings of Arab and non-Arab thinkers is the concept of tyranny, and when we reviewed the most important books, we found that most of the writings deviated from addressing this concept without ideological backgrounds, in which the objectivity imposed by serious

studies was absent for reasons mainly related to pre-positions about tyranny. The concept of tyranny seemed to most of the authors of these studies an easy and docile concept, and this is what made them fall into simplistic studies that did not address its essence. Therefore, in this study, we will try to

إن من المفاهيم التي شغلت حيزا مهما في كتابات المفكرين العرب وغير العرب مفهوم الاستبداد، وعند مراجعتنا لأهم ما كتب وجدنا أن أغلب الكتابات حادت عن تناول هذا المفهوم دون خلفيات إيديولوجية، غيبت فيها الموضوعية التي تفرضها الدراسات الجادة لأسباب ترتبط أساسا بمواقف مسبقة عن الاستبداد. فمفهوم الاستبداد بدا لأغلب أصحاب هذه الدراسات مفهوما سهلا طيعا، وهذا ما جعلهم يسقطون في دراسات تبسيطية لم تتناول جوهره. لذلك سنحاول في هذه الدراسة أن نتجاوز سلبيات الدراسات السابقة ونغني الدراسات التي طبعتها الجدية وتحتاج إلى إضافات.

الكلمات المفتاحية: الاستبداد، الاستبداد الشرقي، الطغيان، استبداد الأغلبية، نمط الانتاج الشرقي، الاستبداد المستنير، مانوية خطاب المركزية الأوروبية.

السابقة تشط في إلصاق صفة الاستبداد بكل من يخالف تصورهما حرية الفكر والتعددية.

إن أغلب هذه الدراسات وجدت نفسها تمارس باسم الحرية والاختلاف استبدادا ينكئ على تنزيه الذات من التسلط والسطوة وإسقاطها على الأغيار، مما يجعل مهمتنا ليست بالهينة، لأنها ستحاول أن تدرس مفهوم الاستبداد كما ساد في المجتمعات غير العربية، ثم ستتناوله في الدراسات العربية وستعقد مقارنة بين هذه وتلك. ولهذا اعتمدنا على متون كتبها مفكرون غربيون عن الاستبداد وإلصاقه بالعالم العربي في مرحلة لم تكن فيها الموضوعية هي الهدف الأسمى للباحث، لأن العالم الغربي في أواخر القرن التاسع عشر كان يحتاج إلى فكر يبرر به ما كان ينوي القيام به من استعمار للمنطقة العربية، فانبرى المثقفون الغربيون في بناء صورة عن عالم عربي مستهام تسوده الأوتوقراطية والكليلية، كما عبر عنه إدوارد سعيد في كتاباته، ومنه ما ألفناه من نعوت ومسميات كالاستبداد الشرقي والاستبداد العربي.

إن هذا المفهوم في الدراسات القديمة لم يكن يعني التسلط والجبروت والسطوة، بل كان يطلق على الحزم وعدم التردد في اتخاذ القرار وتنفيذه. ومن هنا تلك العبارة الشهيرة: "إنما العاجز من لا يستبد". هذا هو معنى الاستبداد في المرجعية العربية خصوصا عندما يقرن بـ "العدل". فالعدل يفقد مضمونه مع العجز عن تطبيقه، أما الاستبداد بدون عدل فكان له اسم آخر في المرجعية العربية وهو "الطغيان"، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في تحليلنا، أما الدراسات الحديثة التي ارتبطت بفكر النهضة أو البعث أو اليقظة العربية، فنجدها قد تأثرت بالمفهوم الغربي للاستبداد، ومنه دراسات الكواكي والأفغاني ومحمد عبده وبعض المفكرين

transcend the negatives of previous studies and enrich the studies that are serious and need additions.

Keywords: Eastern despotism – Tyranny – Tyranny of the majority – Eastern mode of production – Enlightened despotism – Manichaeism of European centralism.

مقدمة:

إن من المفاهيم التي شغلت حيزا مهما في كتابات المفكرين العرب وغير العرب مفهوم الاستبداد، وعند مراجعتنا لأهم ما كتب وجدنا أن أغلب الكتابات حادت عن تناول هذا المفهوم دون خلفيات أيديولوجية، أي إن الموضوعية التي تفرضها الدراسات الجادة غيبت لأسباب ترتبط أساسا بمواقف مسبقة عن الاستبداد، ونجد أن العالم العربي الإسلامي اعتبر في أغلب هذه الدراسات هو منبث الاستبداد ومرعاه.

إننا في دراستنا هذه لن نرافع أو ندافع عن عالمنا العربي الإسلامي، ولن نسعى إلى دحض أو تقويض كل ما ألصق ظلما به من أحكام. فمفهوم الاستبداد بدا لأغلب أصحاب هذه الدراسات مفهوما سهلا طيعا، وهذا ما جعلهم يسقطون في دراسات تبسيطية لم تتناول جوهره. لذلك سنحاول في هذه الدراسة أن نتجاوز سلبيات الدراسات السابقة ونغني الدراسات التي طبعتها الجديدة وتحتاج إلى إضافات.

إن الاستبداد كمفهوم لا يمكنه أن يعرف تعريفا معياريا يليق بجميع الأفضية رغم اختلاف ثقافتها ومعتقداتها، وهذه المعايير هي التي جعلت الدراسات

المسيحيين العرب من أمثال ألبرت حوراني وفرح أنطون وشبلي الشميل.

إن من بين المؤاخذات على الذين تحدثوا عن مظهرات الاستبداد أنهم لم يحددوا مفهومه أولاً، وهذا ما أثّرنا القيام به لأن أي دراسة تغفل هذا الجانب ستسقط حتماً في التعميم المغرض والتبسيط الذي ينهار في أول تجربة لتحديد طبيعته.

تبديد سوء الفهم المتعلق بالمفهوم:

لقد تناولت الدراسات مفهوم الاستبداد بناءً على تعريفات مسبقة مستوحاة من الدراسات الغربية، لذلك وجدناها تخلط بين حقول دلالية لمفاهيم أخرى، وتسقطها على مفهوم الاستبداد رغم أن المعجم العربي كان دقيقاً وواضحاً في تحديده....

وترجع أهمية مفهوم الاستبداد إلى علاقته المباشرة مع الدولة، فالدولة إما أن تكون عادلة أو ظالمة، فإن كانت ظالمة فهي دولة مستبدة وشمولية ترزح تحت سيطرة الفرد أو العائلة أو الجماعة السياسية أو الطبقة الاجتماعية، حيث يعمدون إلى استخدام أدوات العنف للسيطرة على المجتمع. لذلك فعند الحديث عن الاستبداد أو الطغيان السياسي نجد أنفسنا أمام عدة تساؤلات منها كيف يظهر المستبد؟ وما أسباب وجوده؟ وما المرتكزات التي يعتمد عليها في حكمه؟

إن ظهور الاستبداد راجع بالأساس إلى عوامل كثيرة تختلف بين التاريخية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرهم. وتبرره في كثير من الأحيان فكرة إنقاذ الشعب أو إصلاح ما أفسده السابقون، وقد يصل

الأمر بالمستبد إلى حد ادعاء كونه " مبعوث العناية الإلهية " وأنه العارف بمصالح الناس ومنقذهم.

وبالعودة إلى جذور مفهوم الاستبداد، لا بد كذلك من طرح السؤال: ما مصدر السلطة التي يسيء المستبد استخدامها؟ وهو السؤال الذي يحوي في جوهره الحديث عن ماهية السلطة وأشكالها وأهميتها؟ وعن ضرورة وجود السلطة من أجل تحقيق أمن الجماعة الداخلي والخارجي، والمحافظة على حريات الأفراد الذين جاءت لحمايتهم، وعن الحدود التي يجب أن تقف عندها فلا تتجاوزها حتى لا تنقلب إلى نوع من الاستبداد؟

وسنحاول من خلال دراسة هذا المفهوم، أن نوضح حركته وتطوره والمساحات الدلالية التي يتحرك فيها بالتطرق إلى الموضوع عبر تناول عدة محاور رئيسية:

المبحث الأول: مفهوم الاستبداد: نشأته وتطوره

- الاستبداد في الفكر الشرقي
- الاستبداد في الفكر الغربي

المبحث الثاني: قراءة نقدية في مفهوم الاستبداد

- خلاصة

1- مفهوم الاستبداد: نشأته وتطوره

1-1 تعريف الاستبداد:

- الاستبداد لغةً:

الاستبداد لغة هو الانفراد ويقال استبد به: انفرده به واستبد بالأمر يستبد به استبداداً، إذا انفرده به دون

غيره. واستبد برأيه: انفرد به واستبد الأمير بالسلطة أخذها لنفسه ولم يشارك فيها أحداً، ولم يستشر، فهو مستبد¹.

وينصرف معنى الاستبداد في اللغة إلى معنيين، الأول الانفراد بالرأي فيما تجب المشورة فيه والثاني الاستحواذ على شيء هو حق مشترك والانفراد به دون وجه حق ويفيد المعنيان استبداد الحاكم في حكمه إذا انفرد به دون رعيته ولم يشركهم في الأمر، وهذا هو المعنى الذي درج المفكرون على قصده في استعمالهم كلمة (استبداد)، لوصف أسلوب مستهجن للحكم، ينفرد فيه المستبد بشيء هو حق مشترك ويتصرف فيه تبعا لهواه.

- الاستبداد اصطلاحاً:

لقد تطور مصطلح الاستبداد عبر الزمن، ومر بمراحل عدة حتى صار إلى ما هو عليه اليوم، وبدأ هذا التطور في الفكر الغربي ثم انتقل تطور المفهوم تالياً إلى الفكر العربي الإسلامي، فكلمة مستبد (Despote) في اللغة الإنجليزية مشتقة من الكلمة اليونانية ديسبوتيس (Despotes) التي تعني رب الأسرة، أو سيد المنزل أو السيد على عبيده، ثم خرجت من هذا النطاق الأسري إلى عالم السياسة لكي تطلق على نمط من أنماط الحكم الملكي المطلق الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه ممثلة لسلطة الأب على أبنائه في الأسرة أو السيد على عبيده².

2-1 مفاهيم مرتبطة بمفهوم الاستبداد

يعتبر مفهوم الاستبداد من المفاهيم السياسية القديمة التي لها جذور في الحضارة اليونانية، والتي تطورت عبر المد التاريخي وتأثرت بعدد من العوامل الفكرية والثقافية

والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما جعلها تأخذ أشكالاً مختلفة طبقاً للمساحة الدلالية التي يمتد فيها المفهوم، فقديمًا تحدث أفلاطون عما يسمى بالطاغية الذئب، ثم أرسطو الذي يصف الطاغية بأنه سيد يعامل رعاياه معاملة العبيد، وبالتالي كان هناك خلط كبير بين الحاكم المستبد والطاغية.

والحقيقة، أن هناك فرقاً بين المستبد وهو من يتفرد برأيه ويستقل به، والطاغية الذي يستبد طبعاً مسرفاً في المعاصي والظلم وقد يلجأ في طغيانه إلى اتخاذ القوانين والشرائع سترًا يستتر به³.

ومن ثم نجد أن هناك عدة مفاهيم ترتبط بمفهوم الاستبداد ومنها:

- **الطاغية:** كلمة الطاغية مشتقة من الكلمة الإنجليزية tyrant ومن الاسم tyrha أي القلعة⁴. ومن أهم سماته أن الطاغية يصل الحكم بطريق غير مشروع، فيغتصب الحكم بالمؤامرات أو الاغتيالات أو القهر أو الغلبة، وهو لا يعترف بقانون أو دستور في البلاد بل تصبح إرادته هي القانون الذي يحكم وما يقوله هو أمر واجب التنفيذ وعلى المواطنين السمع والطاعة⁵.

- **الحكم الثيوقراطي:** مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية Theocracy، وهي مكونة من مقطعين Theos أي الإله و kratia بمعنى الحكم، أي إنها حكم الإله، وينشأ الحكم الثيوقراطي عندما ينقسم المجتمع السياسي إلى فئتين، أي إنه لا بد من أن يكون الحكام من طبيعة غير طبيعة البشر فهو إله على الأرض أو ابن الإله.

3-1 تطور مفهوم الاستبداد في الغرب

اشتقت كلمة الاستبداد من الكلمة اليونانية ديسبوتيس Despotes التي تعني رب الأسرة أو سيد المنزل، ثم أطلقت على نمط من أنماط الحكم الملكي المطلق الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه ممثلة لسلطة الأب على أبنائه في الأسرة أو السيد على عبيده. بحيث يعامل الحاكم المواطنين كما يعامل الأب أطفاله، ومن هنا كان له حق توجيههم بل عقابهم في حال انحرافهم لأنهم لا يعرفون أين تكمن مصالحهم.

وقد كان أرسطو أول من استخدم مصطلح الاستبداد في الفكر الغربي القديم، وقصد به ذلك النوع من الحكم الذي يعامل الرعايا على أنهم عبيد، فيعتقد الحاكم المستبد أن الدولة وما يحتويها من أرض وبشر ملك شخصي له وليس لهم سوى السمع والطاعة¹⁰.

وترجع جذور المصطلح في الفكر الغربي الحديث إلى العالم الفرنسي مونتسكيو Montesquieu الذي وصف الاستبداد بأنه حكم يسوده شخص واحد بلا قوانين ولا أحكام، ويسير كل شيء بإرادته ووفق هواه، ونادى بعدم تركيز السلطة بيد الحاكم وضرورة فصلها لمنع الاستبداد الذي جعله أحد الأشكال الأساسية الثلاثة للحكم إلى جانب الحكومتين الجمهورية والملكية.

اعتبر مونتسكيو أن الاستبداد نظام طبيعي بالنسبة للشرق، إلا أنه غريب عن الغرب، وهي نفسها الفكرة الأرسطية القديمة التي ذهبت إلى أن الشرق له أنظمة خاصة؛ لها طبيعة استبدادية يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحيوانات أو العبيد.

- الديكتاتورية: مصطلح الديكتاتورية Dictator هو مصطلح روماني الاصل، وكانت تشير إلى وظيفة الحاكم العسكري العام الذي يعين في أوقات عصبية تمر بها البلاد لاتخاذ اجراءات سريعة وحاسمة ولفترة محدودة فقط. لكن المصطلح في الاستخدام الحديث يعني النظام الحكومي الذي يتولى فيه شخص واحد جميع السلطات وهو لا يكاد يتميز عن الاستبداد⁶.

- السلطة المطلقة: تختلف عن الحكومة المطلقة، فالسلطة متضمنة في الدولة باستمرار، وقد تحدّها سلطات أخرى، أما الحكومة المطلقة فيمكن أن تكون مطلقة حتى دون استيلائها على السلطة، ويستخدم المصطلح للإشارة إلى الحكومات التي تمارس السلطة بلا مؤسسات نيابية أو قيود دستورية⁷.

- المستبد العادل: ظهر هذا المصطلح في القرن الماضي في الفكر السياسي الأوروبي للدلالة على نظام معين يحمل في طياته مفاهيم التنوير الخمس المتمثلة في الفرد والعقل والطبيعة والتقدم والسعادة، ومن تحالف هذه المفاهيم تخرج سعادة الشعوب ويكون الحاكم مستنيراً في حكمه، أي إنه يحكم باعتباره خادماً للدولة ويتصرف وكأنه عليه تقديم حساب عن عمله أمام المواطنين، لكنه مستبد من زاوية أنه ما من شخص أو هيئة لها صلاحية مراقبة أعماله وصلاحياته⁸. وقد اعتبر كل من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده أن الشرق لن ينهض إلا بمستبد عادل. يقول الإمام محمد عبده " هل يعدم الشرق كله مستبداً من أهله عادلاً في قومه يتمكن به العدل إن يصبح في خمسة عشرة سنة ما لا يصنع العقل وحده في خمسة عشر قرناً؟"⁹

دستورية تعبر عن إرادة الشعب، ويحكم الشعب نفسه بنفسه طبقاً لأسس الديمقراطية، إلا أن الإرادة الشعبية تبقى زائفة لاستئثار المستبدين بكل إمكانات المجتمع حتى يتسنى لهم التأثير في الشعب.

-الاستبداد في الفكر الفلسفي الغربي:

يعد توماس هوبس من بين المفكرين الغربيين الذين كان لهم أثر كبير في دراسة نشأة التجمعات البشرية وتطورها، وانطلق من مسلمة مفادها أن حالة الفوضى هي " الحالة الطبيعية " في المجتمع الذي وصفه بأنه صنيعة الإرادة الإنسانية،¹⁴ معارضا في ذلك ما ذهب إليه أرسطو بمدينة الإنسان، فقد قال " إن الإنسان بطبعه حيوان سياسي يحب الحياة في جماعة سياسية منظمة فهو مدني بالطبع "¹⁵ وما ذهب إليه الفارابي أيضا بعد ذلك من أن " الإنسان اجتماعي بطبعه وهو لا يبلغ كمالاته إلا عند وجوده في مجتمع ".¹⁶

ويرى هوبس أن التربية والتنشئة الاجتماعية شرطان من شروط بقاء الإنسان وعيشه في مجتمع خال من الفوضى، بحيث يحاول فيها الفرد الحفاظ على حياته بقواه الخاصة وبالطريقة التي يراها صحيحة، وهذا ما يتنافى مع استمراره وبقائه. ولهذا أثر الإنسان تنظيم حياته مع الآخرين وخلق تجمعات بشرية تسودها قوانين تضبطها، وتتجاوز قانون الغاب الذي كان سائدا فيها. إن هذا التنظيم اقتضى من كل فرد أن يتنازل عن شيء من غريزته. بل جعله يقبل في أحيان كثيرة مجتمعا يسوده الاستبداد بطريقة فردية بدل الفوضى العارمة.

وهكذا نشأ المجتمع المتمايز سياسيا المنقسم إلى فئتين، فئة حاكمة تتولى السلطة وتصدر القوانين والقرارات والأوامر وفئة المحكومين.

ويمكن القول بأن فكرة الاستبداد ارتبطت في تطورها بتطور الأوضاع الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية.

حيث سادت في العصور القديمة فكرة "الملك الإله"، ومؤداها أن الحكم لله وحده، وأن الحاكم هو الإله أو ابن الإله. ومن ثم كان الاستبداد حتميا ومقبولا نظرا لأن طبيعة الحاكم تسمو على طبيعة باقي البشر. بينما ظهرت في العصور الوسطى فكرة " الحق الإلهي المقدس"،¹¹ فالملك الحاكم هو المنفذ لإرادة الله، كما قال الخليفة العباسي المنصور " أيها الناس: إنما أنا سلطان الله في أرضه...! " ¹² وبالتالي وجب طاعته مهما كانت طبيعة أفعاله ودرجة استبداده.

ومع عصر النهضة بدأ ظهور فكرة السيادة الشعبية والإرادة العامة، وأن سلطة الحاكم مصدرها الشعب، فهو يستمد شرعية وجوده منهم، وأنه ليس لديه أي سلطة مطلقة أو إرادة أسمى من إرادتهم، وذلك بموجب العقد الاجتماعي الحاكم للعلاقة بين الحاكم والمحكومين.

حيث أصبح المواطنون يدركون أهمية المشاركة في النظام السياسي، وذلك نتيجة النظام الديمقراطي الذي أتاح إمكانية الوجود لكافة المواطنين داخل النظام السياسي.

فظهر نوع آخر من الاستبداد مع ترسخ الديمقراطية في الأنظمة السياسية المعاصرة، وهو ما يطلق عليه الاستبداد الديمقراطي، إذ يميز عصمت سيف الدولة في كتابه " الاستبداد الديمقراطي " بين ثلاثة أنواع للاستبداد تتمثل في الاستبداد المتحضر والاستبداد المتخلف والاستبداد الديمقراطي،¹³ وهو الذي تتوفر فيه كل أشكال النظام الديمقراطي الحديث من مؤسسات

ولكل دولة نظامها السياسي الخاص بها، والذي تمليه طبيعة حكامها ومحكوميه وموقعها ومرجعياتها الفكرية. ورغم هذا الاختلاف يبقى القاسم المشترك بين الدول هو ضمان الأمن والاستقرار (الدولة الحارسة).

إن أي نظام سياسي مهما كانت طبيعته يحتاج إلى مرجعية شرعية تبرر ممارساته؛ سواء تعلق الأمر بنظام ديمقراطي أم نظام استبدادي. إن السلطة هي وليدة الجماعة وأساس قيام الدولة، ويرى البعض أنه ليس من المهم عدد القائمين بأمرها، وإنما تكمن الأهمية في القدرة المبنية على شرعية أو تفويض، وليس من الضروري أن ترضي محكوميه.

ومع ذلك لا بد أن يكون هناك تبرير لهذه السلطة السياسية حتى تكون شرعية، بحيث يتمكن الحاكم من الاستناد إلى هذه الشرعية في ممارسة السلطة، ثم لا بد من أن توضع لها حدود فالسلطة تقدر بقدر من يمتلكها.

إن السلطة والقوة أمران مختلفان، فبواسطة القوة تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك، أما بالسلطة فتوجه الآخرين وتضمن طاعتهم بشكل مشروع، والسلطة تتطلب القوة، بخلاف القوة التي لا تستند إلى سلطة فهي ظالمة ومستبدة. وقد ظهرت عدة نظريات تفسر نشأة السلطة السياسية منها النظرية الثيوقراطية والنظرية التعاقدية والنظرية التطورية.

4-1 تطور مفهوم الاستبداد في الشرق

يعد «عبد الرحمن الكواكبي» من أوائل المفكرين الإسلاميين الذين تناولوا موضوع الاستبداد وحددوا المقصود منه بصورة دقيقة. إن الكواكبي حدد مظاهره

وآثاره في كتابه " طبائع الاستبداد"، وأعطى لمفهوم الاستبداد دلالات عامة وشاملة خرجت به عن إطار الاستبداد السياسي أو استبداد الحكم فقط إلى مفهوم أوسع وأعم، حيث عرفه بأنه "غرور المرء برأيه والأنفة عن قبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة".¹⁷ إن الاستبداد انتصار لراي معين وتعصب له ورفض لرأي الآخر، كما أن الاستبداد هو مصادرة للحقوق العامة التي من الواجب على المصادر أن يتقاسمها مع الآخرين. إن هذا الاستبداد يمكن أن يكون صادرا عن حاكم أو أب أو زوج أو أستاذ، أما الاستبداد من حيث هو صفة للحكم فيعرف الكواكبي الحاكم المستبد بأنه من ((يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم)) و ((المستبد يود أن تكون رعيته كالغنم سمعا وطاعة))¹⁸، ليس لهم من هدف إلا خدمة مصالحه ولا يسعهم إلا السجود أمام شخصه، ما داموا يعيشون في كنف دولته وتحت رعايته.

ويلتقي جمال الدين الأفغاني مع مونتسكيو في كون الاستبداد هو إعطاء القوة المطلقة للحاكم الفرد دونما شيء يقيدها، ولا عدل إلا مع القوة المقيدة، وبالتالي فالاستبداد عند الأفغاني "هو غياب القوانين، ووجود مجالس نيابية لا يعني غياب الاستبداد فالقوة النيابية لأي أمة كانت، لا يمكن أن تحوز المعنى الحقيقي، إلا إذا كانت من نفس الأمة".¹⁹ وأي مجلس نيابي يأمر بتشكيله ملك أو أمير أو قوة أجنبية فإن حياته موقوفة على إرادة من أحدثه.

إن جميع الأنظمة السياسية لها قوانين تنظم علاقتها بالمحكومين، وتسوسهم بها، ووجود هذه القوانين لا يعني أن هذه الأنظمة تتقيد بمضامينها من حيث العدل

وخيال، فأية رتبة في عالم الله أخس رتبة من يتجمل بترك الحق المعتقد تقليداً بالتسارع إلى قبول الباطل تصديقاً دون إن يقبله خيراً وتحقيقاً²¹.

رغم إن الغزالي ينتمي أيديولوجياً إلى الأشاعرة فإنهم لم يهتموا بكتابه تهافت الفلاسفة بل استخدموا الفلسفة في تثبيت دعائم علم الكلام الأشعري. فالغزالي يرفض خلع الإمام ولو كان جائراً درءاً للفتنة. فهو القائل: (فأي حاكم، مهما كان مصدر سلطته، خير من الفوضى. نعم، على الإمام أن يحاول إقامة العدل الطبيعي بحيث لا يخالف الشريعة، ولكن حتى لو لم يعدل، فلا يجوز خلعه إذا كان في منازعته إثارة الفتن، أو خوفاً من اضطراب الأمور)²².

لذا فإنه في ظل الظلم والاستبداد يصبح الإلزام السياسي باحترام الحاكم لأنه ظل الله على الأرض، وإن ظلمه على سوءه، يبقى أقل شراً من انخيار المجتمع.

وشارك ابن تيمية الغزالي في هذه الفكرة معتبراً أن ظلم الحاكم خير من فتنة المجتمع (أدوا إليهم حقهم واسألوا الله حقكم)²³ تهافت التهافت لابن رشد

- الاستبداد من منظور إسلامي

لقد وضع الإسلام أسساً من شأنها أن تضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وجعلها غير مقتصرة على الشرعية الدينية، لأن الحاكم من طبيعة بشرية وليس منزهاً عن الأخطاء. ولقد ربط كثير من المفكرين استخدام مفهوم الاستبداد في الفكر الإسلامي بتطور مؤسسة الخلافة في الفترة الأموية والتي كانت نتيجة تفاعل وصراع، وقد شهد المفهوم في الفكر السياسي الإسلامي توسعاً دون الانزياح عن المضمون الذي كان

والمساواة وتكافؤ الفرص، بل هناك أنظمة وضعت قوانين تشرع لمصادرتها لحقوق محكومياتها وسلب حرياتهم، وهذا هو الاستبداد في أقصى تجلياته. وهذا النوع من الأنظمة المستبدة هو الغالب في المجتمعات الشرقية وخاصة العربية منها. إن مصادرة الحريات وسلبها وضعت لها الأنظمة الاستبدادية مبررات تشرعها من حيث اجتهادات الفقهاء والمفكرين وكل حملة القلم الذين يعيشون في كنفها. وهذه الأنظمة تحكم علاقاتها بمحكومياتها الغلبة والاستيلاء، أي التفرد بالحكم ومصادرتها. إن الاستبداد تصرف فرد أو جماعه بحقوق شعب دون خوف من المؤاخذه والاستجواب سواء استخدم القوة أم لم يستخدمها²⁰

- الاستبداد في الفكر الفلسفي الإسلامي

إن الاستبداد ليس حكراً على السياسيين فقط، بل نجد حملة القلم قد مارسوه ضد من يفكرون بطريقة مغايرة لهم، ولعل الغزالي خير دليل لهذه العينة، فلقد كتب كتاباً سماه تهافت الفلاسفة، وهو محاكمة جائرة ومصادرة لحق الفلاسفة الذين عاصروه في التعامل مع الفكر الفلسفي اليوناني أو غيره، فقسم الفلاسفة إلى فلاسفة ورعين وفلاسفة مارقين، وكان من المطالبين بمعاينة واسكات هذه الفئة الأخيرة، بدعوى أنها خرجت عن القيم الإسلامية وتشبهت باليهود والنصارى وما شابههم من غير المسلمين، ورغم إقراره بفضل الفلاسفة اليونانيين في تطوير العلوم، فإنه ينكر عليهم جاهلهم بالشرائع والنحل وجحودهم لتفاصيل الأديان والمثل.

إن الفلاسفة المسلمين -حسب ما يعتقد الغزالي- يحملوا باعتقاد الكفر تحيزاً إلى غمار الفضلاء "غفلة منهم عن إن الانتقال إلى تقليد عن تقليد، خرف

2-قراءة نقدية في مفهوم الاستبداد

تنوعت المقاربات والمناهج التحليلية للاستبداد التي تبناها أعلام الفكر العربي الإسلامي منذ مطلع القرن التاسع عشر، كما اختلفت درجة الوعي والاهتمام به اختلافاً يكمن في تنوع المرجعيات التي اعتمدها وتمثلهم لها. إن تفتح المفكرين العرب والمسلمين على التراث الفلسفي الإنساني لم يكن بنفس الطريقة، ذلك أن كل واحد منهم اختار التوجه الذي يتناسب ومرجعياته التي يؤمن بها ويتبنى افكارها، مما نتج عنه تضارب في الرؤى وعقم في إنتاج تصور واضح تسهل تبيئته في مجتمعاتنا.

إن ما ميز الاستبداد العربي هو استثثار الحكام بالسلطة والثروة وشرعنة نظام الحكم بالقهر من خلال تقوية نخب التسلط دون أي اعتبار لمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية. "وقد استفاد الحكام العرب والمسلمون على مدى قرون من المناخ الثقافي والذهني المتمحور حول المعتقدات الدينية الإسلامية الداعية إلى الخضوع إلى السلطة طوعاً ودون أي درجة من التحفظ أو الممانعة ما رسم صورة لرجة للدولة التسلطية الحديثة التي سوف تتشكل على أسس أكثر قوة وتماسكاً كما يبين ذلك خلدون حسن النقيب"²⁵. وهو ما يقابله عند ابن خلدون ومالك بن نبي بالقابلية للخضوع والخنوع.

إن من القضايا التي حازت اهتماماً كبيراً لدى مفكري عصر النهضة؛ قضية تداول السلطة بطريقة عادلة دون استفراء أي شخص أو جماعة بها، وهذا ما ذهب إليه الكواكبي عندما اعتبر أن النهضة لا يمكن أن تتحقق إلا بتقويض الحكم الاستبدادي، أو إصلاحه حسب خير الدين باشا التونسي، مدحت باشا) أي

ملتصقا به. فالمستبد يرر تجاوزاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشرع الله رغم أن الشرع لم يجز الاستبداد، وقيد الحاكم بشروط تحد من أي انحراف يصدر عنه. فالفساد لا يقف عند حد معين، وكلما بعد الناس عن أوامر الله زاد القمع والتسلط والاستبداد.

إن مفهوم الاستبداد في الفكر السياسي الإسلامي والفكر الغربي لا اختلاف بينهما، فكلاهما يرى الاستبداد تنحية للقانون سواء الإلهي أم الوضعي، وتسخيروا لصاحب السلطة كل مصالح الدولة ومواردها لخدمته، ولذا لم تسقط روح مفهوم الاستبداد، فهو المفهوم نفسه الذي عرفه الله تعالى في القرآن عند تناول قصص فرعون وقوم صالح وقوم نوح ... وغيرهم.

"لقد حرم الدين الإسلامي الطغيان والاستبداد، واعتبره جريمة وإن الحاكم لا يستمد بقاءه المشروع ولا يستحق ذرة من التأييد إلا إذا كان معبراً عن روح الجماعة ومستقيماً مع أهدافها، ومن ثم فالأمة وحدها هي مصدر السلطة والنزول على القرآن، إرادتها فريضة والخروج على رأيها تمرد ونصوص الدين وتجارب الحياة تزكي هذا التوجه"²⁴

وضع الإسلام في القرآن الكريم والسنة النبوية ضوابط للممارسة السياسية تتمثل في الشورى والرضا الاجتماعي والعدل وحكم القانون والمساواة، وهي أسس الدولة العادلة، رغم أنه لم يتعرض مباشرة لمفهوم الاستبداد، وإنما من خلال مفهوم الطاغية الذي هو ضرب من ضروب الاستبداد، والذي ورد ذكره في القرآن سبع مرات.

الكواكبي وولي الدين يكن) ونقد الرعب الذي ولده لدى نخبة القوم ما برر «امتناع المؤرخين من شرح جميع الوقائع ببيان أسبابها للخطر الذي يلحقهم في حكاية الحق»²⁷، وقد أدى رجالات الإصلاح الثمن غالبا بسبب مفساد الاستبداد، بعد ما عانوه من إقصاء عن الحياة العامة والنفي والتهجير والاعتقال والسجن، فكانت بذلك مسألة مقاومة الاستبداد بداية الإصلاح وترسيخا لأسسه²⁸.

إن الهدف الأسمى الذي سعت إليه كتابات الاصلاحيين العرب كان هو قطع دابر الاستبداد أو الحد من مطلقيته، أو على الأقل السعي إلى الحد من السلطة المطلقة للمستبد وجعله مستبدا مستنيرا أو مستبدا عادلا في حال استحالة قيام نظام الحرية والشورى والعدل.

1-2 الاستبداد الشرقي

إن مفهوم الاستبداد الشرقي مفهوم مغلوط مشحون بنزعة استشراقية مركزية غربية تحقيرية للآخر "الشرقي" المستهم، إن القراءة الموضوعية للتاريخ البشري تؤكد عمومية ظاهرة الاستبداد وشيوعها شرقا وغربا وتسفه التصور المانوي الذي بنى عليه الغرب تصوره هذا.

وبغض النظر عن مدى صحة ووجاهة اعتقاد النخب العربية الإصلاحية برجاحة مفهوم «الاستبداد الشرقي»، فإن الواقع السياسي والثقافي والاجتماعي يؤكد وجود ممارسات استبدادية في العالم العربي الإسلامي كما هي موجودة في بقاع أخرى.

إجراء إصلاحات شاملة تمس جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن هؤلاء المفكرين استفادوا كثيرا من احتكاكهم بالفكر التنويري الغربي الذي ساد في عصر الأنوار. ولقد تراوحت مواقف هؤلاء الاصلاحيين بين التطرف واللين في تقييم نظام الحكم في بلدانهم، بين من دعا إلى تغيير جذري للحكم والقطع مع كل الممارسات الجائرة ومن دعا إلى اصلاح اجتماعي تدريجي مسالم ينأى عن أي ممارسة عنيفة لتغيير النظام، وعلى رأس هؤلاء نجد المفكر الاصلاحى محمد عبده الذي كان تلميذا لجمال الدين الأفغاني وأسس معه في باريس مجلة العروة الوثقى. إن تصور محمد عبده هذا كان مصدر خلاف مع أستاذه الذي كان يؤمن بالتغيير الجذري والفوري للنظام وعدم مهادنته. وهذا ما دفع الأفغاني إلى قول قولته المشهورة منتقدا تلميذه: "إنما أنت مثبط".

ورغم أن عددا من المثقفين الاصلاحيين تميزت آراؤهم بنوع من المهادنة ومسايرة أهواء السلطة إلا أن أغلب المصلحين كان لهم موقف واضح من السلطة ولم يهادنوها، بل إن أغلبهم اعتبر أن مسألة الاستبداد (أو غياب الحرية) هي أهم سمات الوضع العربي الإسلامي المطبوع بالاستبدادية التي يحتزلها هشام شرابي فيما سماه بالبنية الأبيسية patriarchale التي تمظهرت في صنفين متلاحقين: المجتمع البطركي «التقليدي» والمجتمع البطركي الملحق بالحدثة²⁶.

لقد دفع الوعي بالتخلف تجاه الغرب قطاعات هامة من النخبة العربية المسلمة إلى خوض غمار العمل السياسي والمطالبة بالحرية وإنهاء الاستبداد. إن هذا الوعي "شبه المأسوي" هو الذي برر تشدد بعض رجالات الإصلاح في نقد الاستبداد (عبد الرحمن

وتحرمها كلياً من كل حرية سياسية ودينية فردية كانت أو جماعية إلا ما يجود به المستبد بطريقة مشروطة أساسها الأول الولاء المطلق له، فيكون بذلك المستبد هو الإنسان الحر الوحيد، وتكون فيه الرعية خاضعة للاستبداد إرادياً لأن الناس في الشرق عبيد بالطبيعة.

ونجد تلخيصاً لما سبق في كتاب "السياسة"، حيث يوضح أرسطو أن الطغيان يشبه الاستبداد، فاعتصاب السلطة بالقوة والخداع والغدر واستعمال النفوذ على أساس القهر ولأغراض مصلحة ضيقة رسم حدودها المستبد. ويضيف أن سمات الاستبداد الشرقي تتمثل في استقرار وطول مدة حكمها ونزوعها إلى التوسع عبر الحروب. «وأصبح مصطلح المستبد يعني عند أرسطو: رب الأسرة، السيد على عبيده، ملك من البرابرة الذي يحكم رعاياه كالعبيد، ولهذا السبب كان الاستبداد مادياً عند الأسويين، وحالة مرضية شاذة عند اليونانيين»³¹، وقد يكمن ذلك الشذوذ في الظاهرة الغربية التي أكد فوستال دوكلانج على أهميتها الأنثروبولوجية والثقافية، وهي التي تخص تجذر ظاهرة خضوع الإنسان للإنسان وطاعته التي لم تعرفها البشرية من قبل³²، وبلور كسينوفون (570 ق م - 475 ق م) أسس الفرق بين الطغيان والملك حول مبدئين أولهما مدى قبول ورضا الشعب على النظام، وثانيهما استناد سياسة كل من النظامين إلى القانون. كما أكد أن الشرعية هي نتيجة رضى الناس واحترام القانون من قبل الحاكم من ناحية أولى، وأنها من ناحية ثانية لا تكتمل إلا إذا كانت غاية السلطة العليا هي تحقيق الخير والمصلحة العامة بدل خدمة مصالح ونزوات الحاكم. وسوف تعود مسألة الربط بين الاستبداد والحاكم الشرقي خلال القرن الثامن عشر عبر أحد أبرز مفكري عصر الأنوار. فقد

إن مفهوم الاستبداد الشرقي ليس وليد المرحلة الاستعمارية والكتابات الاستشراقية بل إنه سبق ذلك تاريخياً. ذلك أن أدباء ومؤرخي وفلاسفة الإغريق تناولوا مسألة تحليل نظام الحكم الاستبدادي كممارسة جاءت من الشرق، وكتراث "برابرة" وغرباء مصدرهم الأول آسيا. وقد رد مفكرو الإغريق المسألة إلى ميل نفساني وطبيعي لدى الإنسان الشرقي للخضوع للاستبداد والاستكانة للعبودية أكثر منه لدى الإنسان الغربي (اليوناني)، وهذا ما كرسته المركزية الأوروبية. إن وجهة نظر أرسطو ومن سار على دربه لا يمكن أن تؤخذ مأخذ الجد لأنها تقول بالميل الغريزي لأقوام معينة إلى ممارسة الاستبداد وقبوله.

تناول أفلاطون وأرسطو بالدرس مسألة الاستبداد، ليتفقا في نهاية الأمر على أن الزعماء والقادة السياسيين والعسكريين صنفان: أولهما صالح وهم ملوك وأمراء وقادة وزعماء عاديون وثانيهما فاسد ومنحرف عن القانون والعادات المقبولة، ومحتال وغادر وهم الطغاة الذين يدمرون كل من يناقض غرائزهم التسلطية. فالطاغية الذي يشبهه أفلاطون بالحيوان المفترس²⁹ هو في نهاية الأمر «شخص كتب عليه إن يأكل أولاده»³⁰، وغالباً ما ينتهي حكمه نهاية مأساوية.

نحت الإغريق نظرية استمرت عبر التاريخ الفكري والسياسي الغربي مفادها أن منطقة الشرق (آسيا)، عرفت منذ أقدم العصور وبصورة شبه دائمة أنظمة سياسية (دينية وعسكرية) استبدادية مختلفة في شكل حكمها ومضمونها عن الطغيان بالرغم من أنهما (أي الاستبداد والطغيان) يشتركان في إقامة سلطة متعسفة ومتجبرة لا تترك للرعية إلا القليل الضئيل من الضمانات، فيما يخص ظروف حياتها المعيشية والمادية

طور مونتسكيو إلى أقصى حد الأفكار التي بلورها أرسطو والمتمحورة حول الأصول الشرقية لنوع خصوصي من الاستبداد، حيث إنه أسس نظريته السياسية على قاعدة هاجس الابتعاد بالنظام الفرنسي (والأوروبي) عن مسار السقوط في النمط الشرقي للاستبداد.

كما اعتبر صاحب كتاب «روح القوانين» «إن الحكم في مختلف البلدان يتخذ أشكالا ثلاثة: الملكية والديمقراطية والاستبداد. وهي تستند في مستوى الممارسة إلى عوامل خاصة، فالملكية تعتمد على الشعور بالشرف، والديمقراطية تستند إلى فعل قيمة الفضيلة، والاستبداد يستقيم بالطاعة السلبية من الرعية وخوفها. وعلى أساس ذلك تكون البشرية مرشحة بشكل دائم إلى وجوب الاختيار بين سطوة القانون وسطوة السيف المسلول، مما جعل مونتسكيو يبحث عن نموذج للحكم يكفل توازن السلط على أساس القانون حتى وإن كان ذلك على حساب تجذير العقيدة الليبرالية كما كتب ذلك أميل بريهي³³.

أن إنقاذ الإنسان من مفسد الاستبداد وإبعاده عن مخاطره³⁴ كان هو الهاجس الأول لمونتسكيو لذلك سعى إلى صوغ آلية مقاومة له: القانون. والقانون الموضوعي والمؤكد في المؤسسات والراسخ في المعتقدات كفيل بصد تيار الانحراف نحو الاستبداد لكل النظم السياسية التي عرفت البشرية. وقد كتب لويس التوسير في مؤلفه حول مونتسكيو: «لئن كان الاستبداد وهما جغرافيا، فهو أيضا تنبيه تاريخي». لقد أكد مونتسكيو على الملكية المطلقة، إن لم نقل على الملكية المطلقة في شخص، حيث كتب: «تجري الأنهار لتختلط في البحر، وتمضي الملكيات للانحلال في الاستبداد»³⁵.

إن القانون الوضعي هو الكفيل بفرملة التيار الجارف للاستبداد والحد من تسلط الحاكم الجائر على المواطن البسيط: بحيث إن الإنسان كائن محدود، فهو عرضة للجهل وللخطأ مثل كل العقول المحدودة، وهو ينسى ما عنده من معارف طفيفة، وهو كمخلوق حساس، يعدو عرضة لألف هوى". فالقانون يجسد السيطرة العقلية على شروط الحياة وبالتالي هو تعبير عن التقدم البشري لأنه كان يخشى إزاء الطبيعة والغريزة وضيق الآفاق في شروط حياة البشرية عموما. إن مونتسكيو يتفق مع معاصريه التنويريين مثل فولتير وكوندورسي وأمثالهما في تصورهم للحكم الجمهوري، ويبقى مفهوم مونتسكيو للجمهور والشعب قريبا جدا من رأي أفلاطون، وهو وإن كان شديد التعلق بمبدأ الحرية المدنية فهو لم يكن يتبنى مبدأ المساواة بين الناس.

اعتبر مونتسكيو قابلية الجمهور شرطا من شروط تحقق الاستبداد، وهو التصور الذي كان ماثولا في ثنايا الصفحات الطويلة التي خصصها لظاهرة الاستبداد في كتابه "روح القوانين" والتي تضمنت إشارات إلى مميزات أخرى للظاهرة الاستبدادية. وقد تكون مبررات قبول الاستبداد نفسية أو دينية أو ثقافية أو مزيجا بين كل تلك العوامل إضافة إلى عناصر أخرى تخص التاريخ والجغرافيا والعوامل الطبيعية. وذهب مفكرون عرب مثل ابن خلدون ومالك بن نبي وغيرها مذهب مونتسكيو واعتبروا القابلية شرطا من شروط سطوة الاستبداد.

يتفق مونتسكيو مع تصور دولا بويسي في كون الرعب الذي ينتاب عموم الناس خوفا من نقمة المستبد هو أحد عوامل القبول بالحكم الاستبدادي والتسليم بها، "إن مبدأ الاستبداد هو أن يجهض الخوف كل شجاعة وأن يطفئ كل رغبة في الطموح". كذلك تنتفي كل

مقومات الحياة الاجتماعية الكريمة وتحقق ضمنها مساواة اجتماعية عدمية باعتبار أن لا أحد يساوي شيئاً إزاء مراكز النفوذ الاستبدادي الذي لا يقبل إمكانية الازدهار والاستقرار لمصلحة أي مركز اجتماعي خارج عن سياق الاستبداد، وينتهي مونتسكيو شرحه لإفرازات الاستبداد بواسطة صورة مجازية: "حين يروم متوحشو لوزيانا التقاط ثمرة، فهم يقطعون الشجرة من جذعها، ذلك هو الحكم الاستبدادي"³⁶.

لقد قارب دولابويسى الظاهرة الاستبدادية انطلاقاً من فحص العوامل التي تجعل الناس يقبلون الخضوع لحكم المستبد، أما مونتسكيو فقارب المسألة من زاوية البحث عن العوامل التي تجعل ذلك الحكم ينتصب في بلد ما. وقد خلص إلى الرأي الذي تشكل ضمن الفكر الإغريقي والقبائل إن الشرق هو المنبت الطبيعي للاستبداد.³⁷

ورغم رجاحة أفكار مونتسكيو فإنها لم تسلم من تبسيطة فجدة تعطي أهمية للعوامل الطبيعية والمناخية مثل حرارة الطقس وتأثيراته في مزاج الناس وفي الحساسية العامة للفرد. وتكتمل صورة المستبد الشرقي "إذا ما أخذنا، حسب مونتسكيو . في الاعتبار دور الدين ورجاله في شرعنة الحكم الاستبدادي من ناحية وتبريره دينياً من ناحية ثانية، وتوجيه رأي الأهالي وجمهور الناس المؤمنين في اتجاه قبوله كمشيئة ربانية.

قوض مونتسكيو أسس الفلسفة السياسية المسيحية التي كان بوسوي أهم ممثل لها في فرنسا، حيث نزع كل قداسة عن الحكم المطلق وعن الحكام والملوك واعتبر أن السياسة شأن دنيوي لا علاقة للسماء وللدين به. وعلى أساس ذلك فهو عمق نقده للاستبداد عبر تعداد

مساوئ الاستبداد الشرقي، وأكد أن الطغيان فساد مطلق لأن «الوفاق تحت الاستبداد الشرقي، أي الحكومة غير المعتدلة، يتضمن دائماً انقساماً حقيقياً، وأن المواطنين لا يكونون متحدين على أساس ذلك بل إنهم أجسام مقبورة بعضها فوق بعض...»³⁸ لا يربط بينها إلا الرعب والخوف من إرادة الحاكم المتسلطة والخارجة على كل قانون. وسعى إلى ابتكار آلية تضمن عدم تطور أي نمط من أنماط الحكم السياسي (الخاضع للقانون) نحو الاستبداد. وتلك الآلية الفصل بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) حتى تحد كل سلطة السلطة الأخرى وتوقف ميلها إلى التوسع الاعتباطي، وقد اعتبرت شنتال ميون دلسول أن نظرية مونتسكيو هي بلورة فكرية للتجربة التاريخية الغربية المتمحورة منذ تشكل الفكر الفلسفي الإغريقي وحروب اليونانيين ضد «البرابرة» الشرقيين، حول مبدأ تنظيم اقتسام السلطة وصولاً إلى التناوب عليها، في حين أن الشرق منذ الإمبراطوريات الفارسية والصينية وصولاً إلى الحكم السوفييتي لم ينتج سوى نماذج للحكم الاستبدادي.³⁹

إن نظرية مونتسكيو لمفهوم الاستبداد الشرقي شكلت قاعدة لنظريات سياسية متنوعة ومختلفة في درجة تماسكها الداخلي أو في مستوى تحليلها للواقع الملموس المجتمعات الشرقية. وقد أفرز التعميم الآلي لنظرية مونتسكيو حول الاستبداد الشرقي تحاليل هزيلة في مضمونها وغير واقعية مثل ما ذهب إليه ليفيستراوس أن الاستبداد يوجد عندما يكون هناك رجل واحد هو الذي يحكم طبقاً لرغباته بغير قانون. . . . وتلك فرضية غير ممكنة الوجود في المجتمعات السياسية، وبعيدة عن

تصورات صاحب «روح القوانين»⁴⁰ الذي حلل مطولا مسألة تفويض السلطة في النظم الاستبدادية.

خلص مونتسكيو إلى أن الاستبداد الشرقي مكرس للجهل والخوف، مشيرا إلى أن الحاكم المستبد جاهل ورعيته جاهلة وخائفة مما يدفعها إلى اللجوء إلى الدين بحثا عن السلوى أو عن الصبر وسعيا لتوفير معنى ما لما يصيبها، وهذا ما أعطى سطوة للكنيسة في بعض الدول الأوروبية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية⁴¹.

واعتبر مونتسكيو أن تقييد ممارسة الحكم في أوروبا بتقاليد التراث السياسي الغربي أنقذها من السقوط في الاستبداد الشرقي، وأن تقاليد الشرق هي من تسببت في تجذر الاستبداد. وهذه قناعة ذهنية سادت الأوساط الثقافية والدينية والسياسية الغربية منذ نهاية الحروب الصليبية تفيد أن الديانة الإسلامية تجدد مضامين كل التقاليد الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المعتمدة لها، على أساس أن نظم الحكومة الاستبدادية يتلاءم كأحسن ما يكون مع الديانة المحمدية⁴²، وبذلك يعيد مونتسكيو صوغ نفس القناعة التي عمقتها تقارير الرحلات والكتابات الجغرافية والتاريخية والدينية التي هيمنت على الفكر الغربي خلال القرن السابع عشر عبر المعرفة الاستشراقية الحديثة، إذ لم يكن مونتسكيو استثناء بل إن بقية أعلام ثقافة عصر الأنوار شاطروه الرأي ومنهم من كان أكثر تشددا وازدراء للشرق وحضارته.

وقد أوضح آلان غروريشارد في مؤلفه «هيكل السراي»⁴³ الاتهامات التي سيطرت على الفكر الغربي وجعلته عاجزا عن إنتاج رؤية موضوعية عن الشرق، وأكد أن خطابه حول الاستبداد الشرقي، كان خطابا

مأزوما حول الآخر مشحونا في لاوعيه بوعي مأزوم حول الذات وحول مصيرها مختلفا وهم الاستبداد الشرقي، وبذلك تكون مقاربة غروريشارد النقدية جدية لكنها تخص الثقافة الغربية في المقام الأول، لكنها لا تعني أن عالم الشرق نقي وخال من مواطن الوهن المشار إليها في المدونات الاستشراقية.

2-2 نمط الإنتاج الآسيوي

رغم ظهور الماركسية في مناخ فكري متمحور حول الذات الأوروبية، " فإن كارل ماركس تفتن في أبحاثه حول الأشكال السابقة للإنتاج الرأسمالي التي قام بها فيما بين 1857 و 1859 إلى خصوصية نمط إنتاجي خاص بآسيا لم يعرفه العالم الغربي (أوروبا الغربية). وكانت أهم سمات ذلك النمط الآسيوي تتمثل في تخلف قوى الإنتاج وانعدام الملكية الفردية لها وضعف التمايز الاجتماعي للطبقات المكونة للمجتمع القابع والمكبل جراء التركيبة القبلية والعرقية والدينية الخصوصية، وأخيرا عمق البنية الاستبدادية للحكم⁴⁴.

إن التحليل السياسي للمجتمع والدولة في بلدان الشرق، يخفي رفض مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي من قبل الماركسيين الدوغمائيين على المستويين السياسي والفكري، خصوصا بعد صدور كتاب كارل فيثفوغل: «الاستبداد الشرقي» سنة 1957⁴⁵، الذي اعتبر فيه أن الطعن في اللوحة الخماسية لأنماط الإنتاج أثر في طبيعة المجتمعات وبالتالي في استراتيجيات التغيير الثوري المستوجب على أساس ذلك. وأكد على اعتبار مسألة الاستبداد السياسي أحد أهم مكونات المجتمع الشرقي ونمط الإنتاج الآسيوي وتطبيقاتها المحتملة على الدولة السوفياتية الستالينية، الأمر الذي خلق من المسألة أداة

صراع أيديولوجي ضد الفكر الاشتراكي وحركته السياسية وإحدى وسائل الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي.

اعطى فيتفوغل شكلا مخيفا للدولة الشرقية التي تستمد قوتها من سيطرتها على وسائل الإنتاج وقواه المتمثلة في ملكية الأرض، ومياه الري وصيغ تنظيمها وتوزيعها على منتجين لا جاه لهم ولا قوة⁴⁶. وأكد أن الدولة الشرقية لا تقبل وجود أي قوة اقتصادية أو عسكرية مستقلة عنها، وأنها تسعى إلى إرساء تحالف دائم مع الديانة المهيمنة على المجتمع وتوحيده على أساسها، معمقة بذلك شرعية سلطتها المطلقة والاستبدادية.

لقد شرح فيتفوغل تشريحا كافيا السلطة الاستبدادية ولخص مواصفاتها في هيمنة حكم مطلق شرير لا ينفع الناس، تغيب فيه مساحة الحرية رغم وجود مظاهر كاذبة «للديمقراطية»، فالحكم الاستبدادي لا يخضع على أساس ذلك إلى أي مراقبة دستورية أو اجتماعية، ومبدأ الانتخابات يصبح دون معنى في ظل تلك النظم، مما يجعل من الطغيان متقلبا في أحكامه وقراراته.

اعتمد فيتفوغل على التطور التاريخي لمجتمعات مختلفة مثل الصين، والهند وفارس والإمبراطورية البيزنطية وروسيا القيصرية وحتى السوفيياتية ومصر الفرعونية وبلدان آسيوية أخرى في دراسته للحكم الاستبدادي، وانتهى إلى أن النظم الاستبدادية الشرقية غالبا ما تأخذ مظهر النظم الخيرية والاجتماعية، وتمارس سياسة طغيانية شرسة تعتمد العناصر الثلاثة المحددة لملامح الحكم الاستبدادي الشرقي المتمثلة في الرعب المطلق، والخضوع المطلق والعزلة المطلقة، تحت غطاء شعارات دينية أو

أسطورية أو أيديولوجية، تعزز مكانة الحكام وتشعرن نفوذهم وتقصي خصومهم وأعداء سياساتهم في إطار وفاق قسري⁴⁷.

يتأكد من خلال تفحص تحاليل فيتفوغل وغيره من المفكرين أن للمستبد الشرقي خصوصيات محددة، إلا أنه لا يمكن الجزم أو التأكيد أن الاستبداد ظاهرة شرقية كما ذهب إلى ذلك قسم هام من مفكري الغرب الأوروبي عبر أدب الرحلات أو الأبحاث الإثنية أو الدراسات التاريخية والثقافية، وصولا إلى الأعمال ذات الطابع "العلمي" التي تمحورت حول الأعراق البشرية والتي اتسمت بالكذب في أغلب الأحيان، فإذا كانت آراء مونتسكيو مثلا تعاني طابعها الأوروبي المتمركز على الذات، فإن آراء غوبينو تنطلق من دونية الإنسان الشرقي وحضارته وإنجازاته ومن سلبياتها⁴⁸. من تم يمكن القول إن نظرية نمط الإنتاج الآسيوي أثرت الحوار الفكري داخل المنظومة الماركسية بين دعاة لرفضها تحت تأثير الدغمائية اللينينية والستالينية لاحقا، وبين دعاة إلى تبنيها وذلك بقصد جعلها ملاذا فكريا ضد ضيق ومحدودية الآفاق العلمية والسياسية لنظرية اللوحة الخماسية التي بلورها ماركس وقنها نهائيا جوزيف ستالين ومنظرو الأمية الشيوعية الثالثة.

3-2 المثقفون العرب ومفهوم نمط الإنتاج

الآسيوي

لقد تبني العديد من المثقفين العرب مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي وتفاعلوا معه، بعد إجرائهم لبعض التعديلات أو التحفظات أو الإضافات المحددة. وكان الهاجس المركزي لمقاربة مسألة مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي، بالنسبة إلى المثقفين العرب (ذوي النزعة

4-2 الاستبداد المستنير

تنحدر صفة «المستنير» من معطيات فلسفة الأنوار، لكنها لا تتلاءم آليا مع سياسة الاستبداد التي رفضتها وشجبتها تلك الفلسفة. إلا أن الربط التاريخي بين الاستبداد والاستنارة جعل من الظاهرة حدثا تاريخيا وأمرا فلسفيا شديد الخصوصية، حيث أشار إلى أفقه المفكر الفرنسي فولتير بقولته الشهيرة: "انعموا بالثورة الهائلة التي تتحقق في الأذهان، وعيشوا من أجل إنارة البشر".

إلا أن ديدرو خالف مقارنة فولتير في الدفاع عن الحاكم المستبد المستنير رأسا على عقب، واشترط أن تكون سياسة الحاكم (المستنير) الإصلاحية المرشحة للمساندة من قبل الفيلسوف (المستنير) مدعومة من قبل الشعب، وليست ثمرة التزام فردي أو حكومي دون تشاور مع جمهور الناس واختيار واع من لدنهم: «يقال أحيانا، أن أسعد الحكومات هي حكومة مستبد عادل ومستنير. ذلك رأي مجازف إذ يمكن أن يحدث بسهولة أن تكون إرادة الحاكم مخالفة تماما لإرادة رعاياه، فبالرغم من عدله ومن استنارته فهو (أي الحاكم) يظلمهم ويحرمهم من حقوقهم حتى لو كان ذلك لمصلحتهم . . . لأنه من غير المسموح مطلقا لأي إنسان مهما كان أن يعامل مؤتمنيه كقطيع من الدواب»⁵⁰.

خلص ديدرو إلى نقد سياسي موضوعي للاستبداد المستنير معتمدا على تقويم أخلاقي سلبي، وعمق رأيه ليحوّله إلى مقارنة نقدية ومنهجية تحولت في نهاية التحليل إلى العلامة المميزة للجانب السياسي من مدونة فلسفة الأنوار الفرنسية. إن مقارنة ديدرو النهائية لمسألة المستبد المستنير أصبحت ملخصا غير جينيفالوجي لفكر

الماركسية) هو تحديد طبيعة المجتمع العربي الإسلامي وفق المنظور المادي التاريخي الماركسي. بالمقابل، لم يتعامل الإصلاحيون العرب والمسلمون ذوو النزعة الليبرالية مع مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي كضرورة فكرية أو أيديولوجية، بل إن أغلبهم لم يتعرضوا له، لكنهم ركزوا على فكرة أن الطابع «الشرقي» للمجتمعات العربية الإسلامية يفرض ضرورة التحديث والتحرير والتنوير كمهام اجتماعية وسياسية وثقافية أكيدة. إن الطابع الشرقي لمجتمعاتهم يمكن أن يختزل في تأخرها الاجتماعي والاقتصادي وفي استبداد نظمها السياسية مع دحض ما يمكن إلصاقه بها من صفات غرضها الخط والتحقير من هذا الشرق.

كان تناول المفكرين السياسيين الإسلاميين لمسألة الطابع «الشرقي» لمجتمعاتهم مخالفا تماما لما ذهبوا إليه قراءة الليبراليين والتحديثيين على اختلاف مذاهبهم، حيث إنهم انحازوا إلى مبدأ تجذير الخصوصيات المكونة للحضارة وتاريخ وواقع المجتمعات الإسلامية مع تأكيد الرغبة على إصلاح ما طرأ على بعض جوانبها من عطب ووهن دون المس بالأسس. فإذا كان الماركسيون التقليديون العرب يميلون إلى فكرة القطيعة السياسية وطنيا والاجتماعية طبقيا مع النموذج الغربي، فإن الليبراليين أكدوا فقط على مسألة القطيعة مع الاستبداد الشرقي وتبني نموذج التنظيم السياسي الليبرالي. أما الإسلاميون فهم لم يطرحوا مسألة الاستبداد الطبقي مثل الماركسيين أو الوطني أو القبلي أو الطغيان الفردي أو العشائري والطائفي كمسألة جوهرية بالنسبة إلى مشروعهم السياسي.⁴⁹

ومن مخاطره على المجتمع عموماً. لكن تميز المشهد الفكري الذي صاغه فلاسفة الأنوار في أوروبا بالوضوح الشديد فيما يخص مركزية قيمة الحرية في حياة المجتمع، ومن تم كان تنزيل مفهوم المستبد العادل منزلة «الخطوة الإيجابية» نحو تحقيق جزء من الحرية العامة المنشودة التي هيأت لها النخب الإصلاحية الظروف النفسية والذهنية الضرورية، ما يفرض على الحاكم المستبد التخلي عن استبداده المطلق والانخراط في سياسات أكثر تقدماً على طريق الحرية والتطور الديمقراطي.

إن مفهوم «المستبد العادل» في «الشرق» العربي الإسلامي لا يتبلور في الواقع كتنازل من قبل الحاكم لمصلحة المجتمع وجمهور الناس، بل كهبة من لدنه بحكم حسن أخلاقه أو شدة تدينه أو تعففه. وعليه فإن مفهوم «المستبد العادل» ليس سوى صيغة لتحسين أداء منظومة الاستبداد وتقليص مساحة القبح في مظهرها وليس خطوة في اتجاه تفكيكها.

إن السجلات الفكرية والسياسية التي قادها رجالات التيار الإصلاحي والنهضوي في نهاية القرن التاسع عشر كانت وراء ظهور مفهوم المستبد العادل في العالم العربي والإسلامي. وقد كان محمد عبده أهم ممثل لأنصار ذلك المفهوم، بينما لم تعرف النقاشات الفكرية والسياسية في أوروبا مفهوم «المستبد العادل» خلال القرن الثامن عشر» بالرغم من أن مفاهيم مقاربة له مثل مفهوم «المستبد المستنير» أو «المستبد القانوني» أو «المستبد الشرعي» قد تم تداولها من قبل حملة الأفلام على اختلاف تخصصاتهم.

ومفهوم «المستبد العادل» يحمل في طياته تناقضاً أساسياً يتمثل في الربط بين الاستبداد والعدل. وتكمن

الأنوار: "إن المستبد، حتى وإن كان أفضل الناس، إذا ما حكم وفق مزاجه الخاص كمقاولة، هو راع طيب يحول رعاياه إلى حيوانات، منسيا إياهم شعور الحرية وهو شعور يصعب استرجاعه إذا ما خسر، وهو يوفر لهم سعادة عشر سنوات ليدفعوا مقابلها عشرين قرناً من البؤس"⁵¹.

لكن شكلت فلسفة الأنوار مفهوم الاستبداد المستنير، وحللت ظروفه وشروطه وحددت تجلياته باعتباره صورة من صور تحسين الواقع السليبي وإصلاحه، إلا أنها ارتدت عليه وحكمت عليه أخلاقياً في مرحلة أولى وسياسياً في مرحلة لاحقة، معتبرة أن إفرازاته قد تحولت إلى نوع من الطغيان أو تعيده إلى دائرته الأصلية والأولية (الحكم الملكي المطلق)، ليكون في نهاية الأمر مرحلة انتقالية بين استبدادين، أو مجرد مجهود لعقلنة دولة الاستبداد. جدير بالذكر أن تجربة الاستبداد المستنير حقيقة تاريخية ولدت مفهوماً سياسياً عمق فهم آليات الحكم المطلق رغم خصوصية ظروفه بشكل عام.

5-2 الاستبداد العادل

يكمن السبب الأصلي لغياب الحوار حول مسألة المستبد المستنير بالفكر الإصلاحي العربي والإسلامي منذ بداية القرن التاسع عشر، كما حدث ذلك في أوروبا خلال عصر الأنوار إلى عدم تعود الفكر العربي والإسلامي مناقشة مسائل محددة، بحكم الحدود السميكة التي يستعصي على الوعي الجمعي والنخبوي الإسلامي تجاوزها، والتي تتجلى في عدم القدرة على الخوض في أسس شرعية حكم الحاكم المسلم.

لقد كان رجالات التيار الإصلاحي العربي الإسلامي على بينة من الفرق بين الحرية والاستبداد،

الدلالة المباشرة لمفهوم «المستبد العادل» في أن يشمل الاستبداد كصيغة حكم مقبول بعدا عادلا يقر بالحقوق الشرعية ويحميها وليس تحول الاستبداد إلى عدل.

إن انعدام أي تحليل تقييمي لممارسة السلطة من منطلق شرعيتها السياسية والقانونية وليس الدينية فحسب، يبقى المعطى الأهم في أي مقارنة للمسألة الاستبدادية في التراث الإسلامي. لذلك اتسمت سلطة الحكام المسلمين بطابع مقدس لدى الحكام أنفسهم، ولدى المحكومين باستثناء خصومهم الذين قاوموا شرعيتهم على أساس شرعية مقدسة أخرى.

ولقد تشكلت تلك الذهنية منذ العصر الأول للإسلام: «لقد أدى انبهار المسلمين بملحمة الإسلام التأسيسية وانشدادهم إليها إلى عدم استيعابهم للتغيير الأساسي الذي حدث منذ الفتنة الكبرى، والذي حول الأمة من جماعة دينية تقودها سلطة بشرية تفتقد كل قداسة دينية باستثناء كونها وريثة النبي ومكملة مشروعه الرسالي، إلى جماعة سياسية تخضع لسلطة "خلافة" بزعامة «خليفة الله» يتوجب عليها طاعته في المطلق دون إن عليه شيء تجاهها»⁵².

إن مفهوم «المستبد العادل» لم يظهر نتيجة لوجود بطانة ملتزمة بالحكم الاستبدادي في البلدان العربية الإسلامية كما قال زهير فريد مبارك⁵³. ويكمن الفرق الأساس بين المجتمعات الأوروبية وبين المجتمعات العربية في كون الأولى تسعى للخروج من نسق الدولة الاستبدادية سياسيا والدينية التقليدية ثقافيا والإقطاعية اقتصاديا، بينما كانت الثانية مستمرة في الانغماس في ذلك النسق التاريخي والحضاري وما تزال بعيدة عن مرحلة الخروج منه على جميع الأصعدة. لقد كانت

المحاولات الدائمة للثقافة الشعبية في الأنوار جادة في التخلص من ذهنية الخضوع وقبول السيطرة السياسية وكل أنواع الطغيان الإداري والديني والاقتصادي، من خلال بلورة وعي نقدي وتحرري لم تعرف له المجتمعات العربية والإسلامية مثيلا لأسباب يردّها بعض المحللين إلى انتشار الجهل والأمية وإلى ثقل الموروث الديني وثقافة الطاعة التي أحكم نشرها تحالف رجال الدين والحكام المستندين في ذلك إلى تراث عريق من الاستبداد السلطاني الذي يسعى إلى حفظ مصالح الحكام وترسيخ ثقافة الطاعة عند المحكومين مهما كانت الأوضاع، مستندا في ذلك على خدمات عدد من المثقفين الإسلاميين منذ انطلاق حرفة الكتابة والأنشطة الديوانية لدى الحكام، لذلك «ما يمكن تسميته مجازا بالمثقف الإسلامي، كان له الدور الأكبر في تعزيز الاستبداد و«تلميعه» منذ أن وجد ما عرف بالكتاب، الذين وجدوا كي يكونوا صائغين فنيين لرغبات الحاكم وأوامره. ولم يقتصر دورهم على ذلك فقد تعداه للتدخل في تكييف الأوامر واقتطاع جزء من السلطة ليست في مكانها. وعليه، فإن الكاتب (المثقف الإسلامي) ظهر ليكون في خدمة الحاكم . . .»⁵⁴ وهو مت أوضحه ابن المقفع بعد تجربة رائدة في ذلك المجال وشخصها الجاحظ في كلمته الشهيرة: «الكتابة لا يتقلدها إلا تابع، ولا يتولاها إلا من هو في معنى الخديم»⁵⁵.

الخاتمة:

رغم اختلاف المرجعيات الفكرية والفلسفية للأيديولوجيات الغربية التي ظهرت منذ القرن التاسع عشر، فإنها لم تسلم من السقوط في فخ الصورة النمطية المصاغة عن الشرق (الشرق الجغرافي والشرق الذي عني به الغربيون كل بقعة غير أوروبية)؛ صورة شرق يئن تحت

هذا الشرق وجعله يدخل تاريخ التمدن والتحضّر والعدالة والمساواة. إلا أن الحقيقة المضمرّة التي لم يعبر عنها هذا الخطاب هي جعل المستهدفين بالاستعمار الغربي يقبلون قيم الغرب ويبخسون قيمهم، ويعيدون إنتاج نفس تقويم الغرب للحكم الذي يسوسهم، والذي يلخص في طبيعة واحدة هي الطبيعة الاستبدادية. (هذا ما وجدناه عند أغلب مفكري الغرب خاصة مفكري القرن التاسع عشر- وهذا لا يعني أن مفكري الأنوار كانت نظرهم أعدل إلى الشرق- مثل ماركس وإنغلز ورينان وغيرهم....)

إن هذه الصياغة التي بنيت عليها هذه الثنائية المانوية هي في الحقيقة حاصل ما وصلت إليه المركزية الأوروبية في تعاملها مع الأغيار؛ (غير الغربيين... كل ما لا ينتمي إلى أوروبا فهو شرق).

إن ما سقناه يبين بأن الاستبداد ليس خصيصة شرقية وأن أوروبا لم تعرفه، لقد تحدث منظرون غربيون عن الاستبداد الذي هو حاصل تطبيق ديمقراطيتهم، فتوكفيل وآخرون تحدثوا عن استبداد الأغلبية العددية وعن إقصاء كل ما يشذ عن إجماعها، فنحتوا كلمات مثل استبداد الديمقراطية، ودوامة الصمت التي تحدثت عن صمت الأشخاص الذين يحملون أفكارا وجيهة لكنهم لا يستطيعون الجهر بها لأن سطوة الأغلبية تقف حاجزا أمامهم، فالفضاء العام الغربي كان مضمارا ومازال لسطوة هذه الأغلبية العددية واستبدادها.

وطأة الأوتوقراطية ونظم الاستبدادية الكليانية. وهذا بدا جليا في السرديات الغربية التي كتبها مستشرقون غربيون عن الشرق؛ شرق مستهام لا علاقة له بالشرق كمعطى واقعي. لقد عممت هذه السرديات أحكامها المجحفة تجاه هذا الشرق ولم تراع خصوصيات أنظمة شرقية لم تكن لها طباع بقاع أخرى شرقية استبدادية. إن الشرق ليس كيانا واحدا منسجما وليس نظام حكمه كذلك، إن هذا التعميم غيب الطابع الفسيفسائي للمجتمعات الشرقية وجعلها نسيجا واحدا رغم أن الأنظمة التي كانت سائدة ومازالت تختلف ومرجعياتها وتصوراتها للحكم وطبيعته.

وقد وجدنا في مناطق من هذا الشرق تجمعات بشرية تسود فيها عدالة قريبة من العدالة التي صاغتها كتابات المفكرين الغربيين إبان عصر الأنوار، ففي هذه التجمعات تدبر الخلافات والنزاعات بطريقة سلمية تراعى فيها قوانين سنّها أغلب منتسبيها.

إن الخطاب الغربي عن الاستبداد الشرقي لم يكن بريئا وإن الذين صاغوه كانوا يعرفون جيدا أن الشرق ليس واحدا وليس كله مرتعا للاستبداد، ولكن الرغبة التي كانت للدول الغربية في استعمار بلدان الشرق جعلت أغلب المفكرين يصوغون خطابا سلبيا عن هذا الشرق ونظام حكمه، والغاية منه هو جعل الشعوب المستهدفة بهذا الاستعمار تقبل دونيتها وفي الآن ذاته تقبل بقيم الغرب الديمقراطية المنقّدة.

إننا أمام خطاب مانوي جعل من الغرب ونظمه طوق نجاة للإنسانية وجعل من الشرق مقوضا لكل القيم البشرية. لهذا بدأنا نسمع عن رسالة الرجل الأبيض التحضيرية التي كان لها هدف واحد أسمى هو تحضير

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

10. خلدون حسن النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

11. خير الدين باشا، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972.

12. زهير الذوايدي، الخروج من نسق الدولة الدينية، دار الانتشار العربي، بيروت، 2010.

13. هشام شرابي، البنية البطركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة بيروت 1987.

14. دراسة في مفهوم الاستبداد السياسي، ياسمين كامل منصور، الحوار المتمدن، عدد 3754.

15. زهير الذوايدي، الفكر الإصلاحية العربي الإسلامي ومسألة الاستبداد، الانتشار العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2016.

16. زهير فريد مبارك، أصول الاستبداد العربي، دار الانتشار العربي، بيروت، 2010.

17. عبد الجليل كاظم الوالي، الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي، موقع الجزيرة، بدون تاريخ.

18. عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، المطبعة العصرية - حلب الطبعة: طبعة جديدة منقحة.

19. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ج 14، 1379.

1. ابن منظور، لسان العرب، مادة بدد، مج 3، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ.

2. احسان عبد الهادي، النائب توماس هوبز وفلسفته السياسية، المكتبة العامة السليمانية، الطبعة الاولى، 2012.

3. أفلاطون: الجمهورية، ترجمة وتقديم د. فؤاد زكرياء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1985.

4. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - الفصل الثالث: عائلة الطغيان، عالم المعرفة، العدد 183، مارس 1994.

5. الافغاني، الاعمال الكاملة، ج2، الكتابات السياسية، مصر والحكم النيابي.

6. الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، جزء 2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1965.

7. الغزالي، أبو حامد: تهافت الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، الطبعة السادسة، دار المعارف.

8. تودوروف: نحن والآخرون، دار المدى، دمشق 1998. (ترجمه د. ربي حمود)

9. حياة عمامو، السلطة والشرعية في نظام الحكم الإسلامي المبكر، كتاب جماعي: «السلطة وهاجس الشرعية في الثقافة الإسلامية»، دار أمل، تونس، 2005.

<https://www.aljazeera.net/knowledge/specialcoverage/2004/10/3>

20. كارل فيتفوجل، الاستبداد الشرقي، باريس، 1964.

المراجع الأجنبية:

1. Louis Althusser : Montesquieu, la politique et l'histoire. PUF. Paris.

21. ليوشتراوس، تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة محمود سيد أحمد ج 2، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

2. Alain grosrichard : la structure de sérail. La fiction d'un despotisme asiatique dans l'occident classique.

22. مجد حرب، الإنسان حيوان سياسي، حنا آرنت، المحطة، 19 يونيو 2019.

3. Chantal Million - Delsol : Essai sur le pouvoir occidental. PUF. Paris. 1985.

23. محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، محمد الغزالي، دار نخضة مصر، الطبعة الأولى.

4. Cité par B. Kopeczi : L'Absolutisme éclairé. Op.cit. Ed. Seuil. 1979.

24. محمد بن جرير الطبري أبو جعفر، تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407 ج 5.

5. Emile Bréhier : histoire de la philosophie. Tome 2. PUF. Paris 1981.

25. موسوعة البستاني " نقلاً عن: إمام عبد الفتاح إمام "الطاغية"، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت 1994.

6. Fustel de Coulanges : la cité antique. Ed. PUF. Paris.

26. ول ديو رانت، قصة الحضارة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دار الجليل للطبع والنشر والتوزيع مجلد 6، 2012.

7. G. Davy : Remarques sur la méthode de Montesquieu. Revue de métaphysique et de morale. 1939.

27. الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، إنما ينهض بالشرق مستبد عادل، قرآن لينك - تدبر القرآن :

<https://www.quran.link/books/88/103/>

28. الصاحبي، محمد جواد: المصلحون المسلمون والفكر السياسي المعاصر: الكواكبي نموذجاً.

8. Karl. Wittfogel : le despotisme oriental. Ed Minuit. Paris. 1964.

9. Marc Richer : la naissance des dieux. Hachette littérature. Paris. 1998.

10. Montesquieu : ibid. Liv XXIV. Chap III. Montesquieu : Mes pensées n° 1794. Œuvres complètes...

11. Montesquieu : L'esprit des lois. Op. Cit. Liv. IV. Paris. Tome1. 1429.

الهوامش:

- ¹ ابن منظور، لسان العرب، 15 مج (بيروت دار صادر، مج3، مادة بدد، وحسن سعيد الكرمي، الهادي الى لغة العرب: قاموس عربي - عربي، ج4، دار لبنان للطباعة والنشر (1991)
- ² اقتباس من كتاب إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - الفصل الثالث: عائلة الطغيان
- ³ موسوعة البستاني". نقلاً عن: إمام عبد الفتاح إمام "الطاغية" - المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب - الكويت 1994. ص 46.
- ⁴ ول ديورانت، قصة الحضارة، مجلد 6، ص 225، حاشية 1
- ⁵ اقتباس من كتاب إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - الفصل الثالث: عائلة الطغيان
- ⁶ دراسة في مفهوم الاستبداد السياسي، ياسمين كامل منصور، الحوار المتعدد-العدد: 3754- 10 / 6 / 2012
- ⁷ المرجع نفسه
- ⁸ المرجع نفسه
- ⁹ الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، إنما ينهض بالشرق مستبد عادل، قرآن لينك - تدبر القرآن :
- ¹⁰ ينظر إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية، ص 55_56_52_46

¹¹ مجلة يتفكرون -العدد التاسع

<https://mominoun.com/pdf/2016-06/files/assets/basic-html/page-165.html>

¹² محمد بن جرير الطبري أبو جعفر، تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك،

دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1407 ج 5

¹³ دراسة في مفهوم الاستبداد السياسي، ياسمين كامل منصور، الحوار

المتعدد-العدد: 3754- 10 / 6 / 2012

¹⁴ احسان عبد الهادي النائب توماس هوبز وفلسفته السياسية المكتبة العامة

السليمانية الطبعة الاولى 2012 ص80

¹⁵ محمد حرب، الإنسان حيوان سياسي، حنا آرنت، المخططة، 19 يونيو

2019

¹⁶ دراسة في مفهوم الاستبداد السياسي، ياسمين كامل منصور، الحوار

المتعدد-العدد: 3754- 10 / 6 / 2012

¹⁷ عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومضارح الاستعباد، المطبعة

العصرية -حلب الطبعة: طبعة جديدة منقحة، ص 17

¹⁸ عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومضارح الاستعباد، المطبعة

العصرية -حلب الطبعة: طبعة جديدة منقحة، ص 22

¹⁹ الافغاني، الاعمال الكاملة، ج2: الكتابات السياسية، مصر والحكم

النيابي ص 330.

²⁰ الصاحبي، محمد جواد: المصلحون المسلمون والفكر السياسي المعاصر:

الكواكبي نموذجاً.

[www.e-resanetr.com/Arabic/mashaheer/almoslehoun%](http://www.e-resanetr.com/Arabic/mashaheer/almoslehoun%20al20/moslemoon)

20al20/moslemoon

²¹ عبد الجليل كاظم الوالي - الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي -

موقع: الجزيرة - بدون تاريخ

²² الغزالي، أبو حامد: تحافت الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، الطبعة

السادسة، دار المعارف، ص 74.

²³ فتح الباري -ابن حجر - ج 13 -الصفحة 4

²⁴ محمد الغزالي، الإسلام والاستبداد السياسي، محمد الغزالي، دار نهضة مصر،

الطبعة الأولى، ص 26

²⁵ خلدون حسن النقيب، الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 421.

²⁶ د. هشام شرابي: البنية البطركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار

الطبعة بيروت 1987، ص 19.

²⁷ خير الدين باشا: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، الدار التونسية

للنشر. تونس. 1972. ص 106.

- ⁴⁶ كارل فيتفوجل، الاستبداد الشرقي، مصدر مذكور، ص 68
- ⁴⁷ زهير الذوايدي، الفكر الإصلاحية العربي الإسلامي ومسألة الاستبداد، الانتشار العربي، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى ص 51
- ⁴⁸ تودوروف: نحن والآخرون، دار المدى، دمشق 1998. (ترجمه د. ربي حمود)
- Cité par B. Kopeczi : L'Absolutisme éclairé.
Op.cit. p 114⁵⁰
- ⁵¹ المصدر نفسه
- ⁵² حياة عمامو، السلطة والشرعية في نظام الحكم الإسلامي المبكر، كتاب جماعي: «السلطة وهاجس الشرعية في الثقافة الإسلامية». دار أمل. تونس. 2005، ص. 101
- ⁵³ زهير فريد مبارك: أصول الاستبداد العربي. دار الانتشار العربي. بيروت. 251 وما بعدها. 2010
- ⁵⁴ زهير فريد مبارك، أصول الاستبداد العربي: مصدر مذكور، دار الانتشار العربي، بيروت، 2010، ص 258.
- ⁵⁵ الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، جزء 2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1965، ص 205.

- ²⁸ د. زهير الذوايدي: الخروج من نسق الدولة الدينية، دار الانتشار العربي. بيروت، 2010. من 213
- Marc Richer : la naissance des dieux. Hachette littérature. Paris. 1998. P 108 (2) -134. ²⁹
- ³⁰ أفلاطون: الجمهورية، ترجمة وتقديم د. فؤاد زكرياء، الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة. 1985 ص 496-497
- ³¹ المصدر السابق، ص 54
- Fustel de Coulanges : la cité antique. Ed. PUF. Paris. P 323³²
- Emile Bréhier : histoire de la philosophie. Tome 2. PUF. Paris 1981. P 336- (1) 337. ³³
- G. Davy : Remarques sur la méthode de Montesquieu. Revue de (2) métaphysique et de morale. 1939. P 572. ³⁴
- Louis Althusser : Montesquieu, la politique et l'histoire. PUF. Paris, P 92. ³⁵
- Montesquieu : Esprit des lois. Op. cit. III. P 9. Ibid. V. p 13. ³⁶
- ³⁷ زهير الذوايدي، الفكر الإصلاحية العربي الإسلامي ومسألة الاستبداد، الانتشار العربي، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى 2016 ص 40
- ³⁸ Chantal Million – Delsol: Essai sur le pouvoir occidental. PUF. Paris. 1985. (1) P 21-61.
- ³⁹ زهير الذوايدي، الفكر الإصلاحية العربي الإسلامي ومسألة الاستبداد، الانتشار العربي، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى ص 41
- ⁴⁰ ليونشتراس: تاريخ الفلسفة السياسية: ترجمة محمود سيد أحمد ج 2. (مصر: المجلس الأعلى للثقافة 2005) ص 82
- ⁴¹ Montesquieu : L'esprit des lois. Op. Cit. Liv. IV
- Montesquieu : ibid. Liv XXIV. Chap III. Montesquieu : Mes pensées n° 1794. (Œuvres complètes... ⁴²Paris. Tome1. P (2) 1429.
- Alain grosrichard : la structure de sérail. La fiction d'un despotisme asiatique (1) dans l'occident classique. Ed. Seuil. 1979. P 235. ⁴³
- ⁴⁴ زهير الذوايدي، الفكر الإصلاحية العربي الإسلامي ومسألة الاستبداد، الانتشار العربي، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى ص 45
- Karl. Wittfogel : le despotisme oriental. Ed Minuit. Paris. 1964. P 655. ⁴⁵

